



2026/10/25

من شط العرب إلى خليج العقبة

تجديد اتفاقية النفط العراقي بوابةً لاستدامة سلاسل التزويد
والتكامل الاقتصادي الأردني العراقي

حسين الصرايرة

● مقال رأي



من شط العرب إلى خليج العقبة: تجديد اتفاقية النفط العراقي بوابةً لاستدامة سلاسل التوريد والتكامل الاقتصادي الأردني العراقي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية

حسين المرارية / باحث خبير في إدارة وهندسة الطاقة

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزُ مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسية -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصُّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

لا ينبغي النظر إلى تجديد اتفاقية استيراد النفط العراقي بوصفه إجراءً تجارياً دورياً لتأمين جزء من احتياجات الأردن من الخام، وإنما باعتباره اختباراً لقدرة البلدين على تحويل الجغرافيا والمصالح المتبادلة إلى منظومة إقليمية أكثر استدامة في الطاقة والنقل والتجارة والخدمات اللوجستية. فالعلاقة بين العراق، بموارده النفطية ومنافذه البحرية على الخليج العربي، والأردن، بموقعه على خليج العقبة واتصاله بالمشرق العربي، تتيح فرصة تتجاوز بيع النفط وشرائه إلى بناء شبكة مصالح تحمي سلاسل التوريد من الاضطرابات وتوزع منافع التكامل الاقتصادي بصورة أكثر كفاءة.

وتزداد أهمية هذه المقاربة في ظل تعرض أسواق الطاقة والممرات البحرية للتقلبات الجيوسياسية، وما تفرضه من تكاليف إضافية على النقل والتأمين والإمدادات. ومن هنا، فإن السؤال الاستراتيجي يتجاوز السبب وراء احتياج الأردن إلى تجديد الاتفاقية، إلى كيفية أو إمكانية تحويلها من مذكرة لتوريد كميات محدودة من النفط إلى مدخل لشراكة اقتصادية تربط موارد العراق وموانئه بممرات الأردن وبنيته التحتية وأسواقه.

الاتفاقية: مكسب اقتصادي يتجاوز سعر البرميل

توضح بيانات وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية أن مذكرة التفاهم الموقعة في 4 أيار/ مايو 2023 تضمنت توريد النفط الخام العراقي إلى الأردن، قبل رفع الكميات المتفق عليها من 10 آلاف إلى 15 ألف برميل يومياً اعتباراً من آب/أغسطس 2023. واستهدفت الترتيبات المعدلة الوصول إلى نحو 450 ألف برميل شهرياً، بما يعادل قرابة 10% من احتياجات المملكة من النفط الخام وفق تقديرات الوزارة آنذاك. كما أفادت الوزارة بأن الأردن استورد نحو خمسة ملايين برميل خلال الفترة من 4 أيار/ مايو 2023 حتى نهاية حزيران/ يونيو 2024، وفق آلية النقل بالصهاريج من مستودع كركوك الحديث إلى مصفاة البترول الأردنية في الزرقاء.

وتقوم المعادلة السعرية المعلنة على احتساب سعر خام كركوك وفق متوسط سعر خام برنت الشهري، مطروحاً منه 16 دولاراً للبرميل لتغطية فروق النوعية وتكاليف النقل وفق الشروط التعاقدية. لكن أهمية هذه المعادلة لا تكمن في وصفها بأنها خصم صافٍ أو نفط منخفض السعر بلا مقابل؛ وإنما في أنها ترتب منافع اقتصادية قابلة للقياس للطرفين، تشمل توريد الخام للعراق، وتخفيض بعض أعباء الاستيراد على الأردن، وتشغيل أسطول النقل البري، وتوليد فرص عمل، وتفعيل مسار تجاري بين البلدين.

وتؤكد بيانات وزارة الطاقة الأردنية المنشورة في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2025 أن مصفاة الزرقاء استقبلت 117,182 برميلاً من النفط العراقي خلال الفترة من 11 إلى 19 تشرين الأول/أكتوبر، لاستكمال كميات لم تُحْمَل سابقاً لأسباب لوجستية، بعد استئناف التحميل في 5 تشرين الأول/أكتوبر. وتكشف هذه الواقعة عن جانب مهم من أمن الطاقة: فالاتفاقية لا تحقق قيمتها بمجرد توقيعها، وإنما بقدرة الأطراف على ضمان انتظام التحميل والنقل والتسليم، ومعالجة الاختناقات التشغيلية التي قد تعطل الإمدادات.

من شراء النفط إلى بناء ممر استراتيجي

تظهر القيمة الأوسع للاتفاقية حين نضعها في سياق مشروع أنبوب النفط العراقي من البصرة إلى العقبة. فوفقاً للتصور المنشور على الموقع الرسمي لوزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية، يتكون المشروع من خط من البصرة إلى حديثة بطول 347 كيلومتراً، وبطاقة تصميمية تبلغ 2.25 مليون برميل يومياً، وخط استثماري من حديثة إلى العقبة بطول يقارب ألف كيلومتر، وبطاقة تصل إلى مليون برميل يومياً، مع خزانات في العقبة بسعة إجمالية تبلغ سبعة ملايين برميل. ويتضمن التصور تزويد الأردن بنحو 150 ألف برميل يومياً، إلى جانب عوائد عبور وتشغيل عمالة أردنية. وهذه أرقام تصميمية للمشروع المقترح، وليست طاقات تشغيلية قائمة.

إن الفارق بين توريد 15 ألف برميل يومياً عبر الصحاريح، وفق الترتيبات السابقة، وتصميم ممر قادر على نقل مليون برميل يومياً، يكشف حجم التحول الممكن. فالمشروع، إذا اجتاز اختبارات الجدوى والتمويل والتنفيذ، لن يضيف مساراً لتصدير النفط العراقي فحسب، وإنما سيعيد تعريف موقع الأردن في شبكة الطاقة الإقليمية، من سوق مستوردة للخام إلى دولة عبور وخدمات وتخزين وتجارة مرتبطة بتدفقات الطاقة بين الخليج العربي والبحر الأحمر والأسواق العالمية.

أمن الطاقة هو أمن سلاسل التوريد

أثبتت التطورات الإقليمية خلال عام 2026 أن استدامة الإمدادات لا تتعلق بتوافر السلعة وحده، بمرونة طرق وصولها أيضاً. ففي 4 آذار/مارس 2026، أقرت الحكومة الأردنية تدابير للتعامل مع تداعيات التوترات الإقليمية، شملت تسهيل دخول البضائع عبر المنافذ البرية عند الحاجة، وإعفاءات مرتبطة بارتفاع تكاليف الشحن البحري، وإجراءات لضمان استدامة إمدادات الطاقة والكهرباء. وتوضح هذه التدابير كيف تنتقل اضطرابات النقل والطاقة سريعاً إلى تكاليف الإنتاج والتجارة والأسعار المحلية.

من هذا المنطلق، يمنح التعاون الأردني العراقي البلدين فرصة لبناء منظومة متكاملة لإدارة مخاطر التوريد. فالاتفاقية النفطية توفر إطاراً قائماً يمكن تطويره، والنقل البري يتيح مرونة تشغيلية، ومشروع الأنبوب المقترح يفتح احتمال نقل كميات أكبر، فيما يوفر ميناء العقبة منفذاً للتصدير والاستيراد والتخزين. لكن بناء منظومة مرنة يتطلب أيضاً تنويع الموردين والمسارات، وتطوير مرافق التخزين، وتحسين الربط بين النقل البري والبحري، ووضع بروتوكولات مشتركة للتعامل مع تعطل الإمدادات أو ارتفاع كلف التأمين والشحن.

ولا يقل البعد التجاري أهمية عن الطاقة. ففي بيانها المنشور في 30 آذار/مارس 2026، أوضحت وزارة الطاقة الأردنية أن الترتيبات القائمة تحقق منافع متبادلة، منها تخصيص

نصف أسطول الصهاريج المستخدم في نقل النفط للشركات العراقية والنصف الآخر للشركات الأردنية، وإعفاء البضائع العراقية الواردة عبر ميناء العقبة من 75% من رسوم المناولة، بحيث يدفع المستورد العراقي 25% منها، إلى جانب بدء المرحلة الأولى من الربط الكهربائي مع منطقة الرطبة العراقية بقدرة 40 ميغاواط وجهد 132 كيلوفولت.

هذه التفاصيل مهمة لأنها توضح أن العلاقة ليست معادلة أحادية يحصل فيها الأردن على النفط مقابل ثمنه؛ وإنما شبكة من المنافع تشمل النقل والتشغيل والتجارة والطاقة الكهربائية. وكلما ارتبطت الاتفاقية النفطية بتسهيل حركة البضائع والاستثمار والخدمات، زادت قدرة البلدين على تحويل الاعتماد المتبادل إلى مصالح اقتصادية مستدامة.

ما الذي ينبغي أن تتضمنه المرحلة المقبلة؟

أولاً، تجديد الاتفاقية النفطية بشروط واضحة وقابلة للتنفيذ، مع مراجعة دورية للكميات والأسعار وآليات التسوية، ومؤشرات لقياس انتظام التوريد، وفترات محددة لمعالجة التعطل اللوجستي. وينبغي أن يقرن التجديد بدراسة رفع الكميات تدريجياً وفق قدرة النقل واحتياجات مصفاة الزرقاء، لا وفق أهداف رقمية منفصلة عن الجدوى التشغيلية.

ثانياً، الانتقال من التعاون في شراء النفط إلى إطار أوسع لاستدامة سلاسل التوريد، ينسق بين وزارات الطاقة والنقل والتجارة والجمارك والجهات المشغلة للموانئ والمعايير. ويمكن أن يشمل ذلك تبادل المعلومات عن المخزونات وحركة الشحن، وتطوير الخدمات اللوجستية، وتسهيل مرور السلع العراقية عبر العقبة، وتحسين الربط الكهربائي، ودراسة فرص التعاون في التخزين ومشتقات النفط.

ثالثاً، التعامل مع أنبوب البصرة-العقبة باعتباره مشروعاً استراتيجياً مشروطاً بجذواه، لا وعداً اقتصادياً مضمون النتائج. ويتطلب ذلك تقييماً مستقلاً للكلفة الرأسمالية والتشغيلية،

وأسعار النقل البديلة، والطلب المتوقع، والمخاطر السياسية والأمنية، وشروط التمويل، والعوائد الأردنية من رسوم العبور والتخزين والخدمات، فضلاً عن الأثر البيئي والاجتماعي. كما يتطلب توزيع المخاطر التعاقدية بوضوح بين الحكومتين والمستثمرين والمشغلين.

وتعزز التحركات الرسمية خلال عام 2026 أهمية هذا المسار؛ إذ ناقشت الحكومة الأردنية مع الجانب العراقي تسريع المشاريع الاقتصادية المشتركة، بما فيها أنبوب البصرة-العقبة والربط الكهربائي، وفق وكالة الأنباء الأردنية «بترا» في 2 تموز/يوليو 2026. ويعني ذلك أن الفرصة ليست محصورة في تجديد اتفاقية قائمة، وإنما في بناء حزمة مشاريع مترابطة، مع ضرورة التمييز بين التفاهات السياسية والقرارات التنفيذية والالتزامات التمويلية النهائية.

التكامل بوصفه استثماراً في المنعة

إن تجديد اتفاقية النفط العراقي مع الأردن ضرورة اقتصادية مباشرة، لكنه لا ينبغي أن يكون سقف العلاقة ولا غايتها النهائية. فالقيمة الاستراتيجية الحقيقية تكمن في تحويل الاتفاقية إلى نقطة ارتكاز لتكامل أوسع يصل موارد العراق بموانئه وممراته، ويربطها في الوقت نفسه بالبنية اللوجستية الأردنية وخليج العقبة والأسواق الدولية.

ومن شط العرب إلى خليج العقبة، لا يتعلق الأمر فقط بنقل النفط من حقل إلى مصفاة أو ميناء، وإنما ببناء قدرة مشتركة على امتصاص الصدمات، وتنويع المسارات، وخفض تكاليف التعطّل، وتوليد فرص العمل والاستثمار. وعندما تصبح الطاقة والنقل والتجارة والكهرباء أجزاءً من منظومة واحدة، يتحول التعاون الثنائي من اتفاقات متفرقة إلى بنية اقتصادية أكثر قدرة على الصمود.



لِدَوْلِيَّةٍ فَاعِلَةٍ وَمَجْتَمَعٍ مُشَارِكٍ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
